

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من فنلندا

مقدمة

- 1 - تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية وعنصراً أساسياً لتحقيق الأمن الدولي. وتعيد فنلندا تأكيد التزامها بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بجميع جوانبها وبالهدف النهائي المتمثل في إزالة جميع الأسلحة النووية.
- 2 - وفنلندا ملتزمة التزاماً قوياً بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والركائز الثلاث متساوية في الأهمية وتُعزّز إحداها الأخرى. وتقع على عاتق جميع الدول الأطراف مسؤولية جماعية عن الحفاظ على مصداقية المعاهدة بتحقيق أهدافها.
- 3 - ويتسم تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة والامتثال الكامل لأحكامها بأهمية قصوى.
- 4 - وتدعو الخطوة 12 من الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000 إلى تقديم تقارير منتظمة، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، من جانب جميع الدول الأطراف بشأن تنفيذ المادة السادسة والفقرة 4 (ج) من المقرر 2 الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". كما جرى تأكيد هذه الدعوة في الإجراء العشرين ضمن خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010. وتماشياً مع هذا الالتزام، وبغية المساهمة في تحقيق الشفافية وبناء الثقة، تقدم فنلندا طيّه هذا التقرير الذي يركز على التنفيذ الوطني للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010.



نزع السلاح النووي

- 5 - تعرب فنلندا عن القلق إزاء زيادة التوترات في الحالة الدولية وتدعو جميع الدول إلى العمل بجدية لضمان استمرار نجاح معاهدة عدم الانتشار النووي وزيادة تعزيزها.
- 6 - وتعتبر فنلندا أن معاهدة عدم الانتشار تشكل أساساً للعمل المتعلق بنزع السلاح النووي.
- 7 - وترى فنلندا أن إزالة الأسلحة النووية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المشاركة الموضوعية والبناءة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتواصل فنلندا حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وأن تشارك في مفاوضات بشأن اتخاذ خطوات أخرى نحو نزع السلاح النووي. وتقدر فنلندا التنسيق وزيادة الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة وجهودها المشتركة، على سبيل المثال، في مجال تحديد الخطوط العريضة لتدابير قابلة للتطبيق في مجال الحد من المخاطر الاستراتيجية، وذلك من خلال عملية الأعضاء الخمس الدائمين. ويمكن لهذا العمل أن يمهد الطريق أمام اتخاذ خطوات أخرى نحو نزع السلاح النووي. وترحب فنلندا بجميع الجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتخفيض ترساناتها النووية، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التفاوض بشأن إجراء تخفيضات أكبر وأعمق في ترساناتها النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية التكتيكية/غير الاستراتيجية، وإلى وضع هذه التخفيضات في صيغتها النهائية، دون مزيد من التأخير.
- 8 - وترى فنلندا أن التشجيع على بدء نفاذ وتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر ملح للغاية بوصفه تدبيراً رئيسياً من تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يزال تصديق الدول المدرجة في المرفق 2 أساسياً لبدء نفاذ المعاهدة، وتدعو فنلندا الدول الثماني المتبقية لتي لم توقع المعاهدة ولم تصدق عليها بعد إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير. كما أن تحقيق العالمية فيما بين الدول غير المدرجة في المرفق يتسم بالقدر نفسه من الأهمية لتعزيز القاعدة القاضية بعدم إجراء تجارب نووية. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، فإن الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية يظل أمراً حاسماً الأهمية. وقد أكدت فنلندا، بوصفها إحدى أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على أهمية بدء نفاذ المعاهدة من خلال المشاركة في تنظيم الاجتماعات الوزارية الداعمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على هامش الجمعية العامة. وشاركت فنلندا بنشاط في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأفرقتها العاملة الفرعية. وللمعاهدة نظام قوي للتحقق، ويجب ضمان استدامة الشبكة على المدى الطويل. وفي إطار نظام الرصد الدولي، فإن فنلندا تستضيف وتشغل محطة أولية للرصد الاهتزازي ومختبرا للنويدات المشعة المعتمدة.
- 9 - ولا تزال حالة الجمود التي تسود مؤتمر نزع السلاح تشكل مصدر قلق بالغ. وينبغي لهذه الهيئة المنتجة والقيّمة تاريخياً أن تستأنف عملها وأن تبدأ التفاوض بشأن معاهدات لنزع السلاح. وقد دعت فنلندا إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح باستعراض أساليب عمله، وكذلك بتوسيع نطاق عضويته، مع السعي في الوقت نفسه إلى بناء توافق في الآراء.
- 10 - وتعلق فنلندا أهمية كبرى على الإسراع في بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ويسر فنلندا أنها تمكنت من توفير الخبرة الفنية لعمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وينبغي لهذا العمل أن يمهد الطريق أمام الجهود التي سُبِّدَت في المستقبل بشأن المعاهدة.

- 11 - وما زالت فنلندا ملتزمة بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام 1995. وتدعم فنلندا نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 بشأن الشرق الأوسط، وتكرر تأكيد دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأطراف في المعاهدة. وترى فنلندا أنه لا يمكن إنشاء هذه المناطق إلا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة المعنية.
- 12 - وقد شاركت فنلندا في أعمال مختلف المبادرات وساهمت فيها، مثل مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي وتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي.
- 13 - وقد دعمت فنلندا بنشاط المبادرات الجارية بشأن تطوير قدرات متعددة الأطراف موثوق بها وسليمة للتحقق من نزع السلاح النووي، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من خلال توفير الخبرة ودعمت مواصلة العمل في فريق جديد من الخبراء الحكوميين. وفي عام 2019، استضافت فنلندا اجتماع فريق عمل مشترك للشراكة الدولية.
- 14 - وبهدف توفير البحوث والمعارف المستقلة، فضلا عن النهوض بالإجراءات العملية التي تسهم في نزع السلاح والمسائل المتصلة بالأمن الدولي، مولت فنلندا عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ثلاثة مشاريع مختلفة تتعلق بنزع السلاح النووي. وفي الآونة الأخيرة، مولت فنلندا بحثا بشأن الحد من المخاطر النووية، تحدد المسارات نحو الاستخدام النووي المحتمل وتقترح تدابير للتصدي لهذه المخاطر.
- 15 - ووفقا للإجراء 22 من خطة العمل لعام 2010، نفذت فنلندا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124) بتنظيم وتمويل حلقتين دراسيتين عن المسائل النووية في سياق بلدان الشمال الأوروبي بمشاركة جيل جديد من الباحثين في دراسات نزع السلاح وعدم الانتشار.
- 16 - وبما أن المجتمع المدني ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من مناقشات نزع السلاح وعدم الانتشار، فقد قامت فنلندا بتشجيع ودعم مشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار.

عدم انتشار الأسلحة النووية

- 17 - لا يزال انتشار الأسلحة النووية يشكل شاغلا خطيرا، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير المناسبة في حالات عدم الامتثال من أجل الحفاظ على سلامة نظام عدم الانتشار ومعاهدة عدم الانتشار التي تشكل حجر الزاوية فيه.
- 18 - ويشكل نظام الضمانات الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءا لا غنى عنه من نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أكدت فنلندا باستمرار على أن اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب البروتوكول الإضافي الملحق به، ينبغي أن يحظيا بقبول عالمي بوصفهما معيار التحقق الدولي ويمثلان معيار التحقق عملا بالفقرة 1 من المادة الثالثة من المعاهدة. وتدعو فنلندا جميع الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على البروتوكول الإضافي وتصدق عليه إلى القيام بذلك من دون إبطاء.

- 19 - وقد أبرمت فنلندا اتفاق الضمانات الشاملة في عام 1972 والبروتوكول الإضافي الملحق به مع الوكالة في عام 1997. وتعتبر فنلندا أن هذه الالتزامات تشكل المعيار الدولي الفعلي للضمانات.
- 20 - وتؤيد فنلندا مواصلة تنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس مفهوم مستوى الدولة. ومن شأن تنفيذ مفهوم مستوى الدولة على نحو متسق وعالمي أن يزيد من تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة وكفاءته وأن يسهم بالتالي في الجهود العالمية المبذولة في مجال منع الانتشار.
- 21 - ويجري في فنلندا ترخيص وبناء محطات نووية جديدة لتوليد الكهرباء وأنواع جديدة من المنشآت النووية. وتتخذ فنلندا الضمانات بدءاً من مرحلة التصميم، وهو ما يمكن من تطبيق ضمانات الوكالة على نحو مبكر للغاية في مرحلة تخطيط المنشأة النووية وتصميمها، وإطلاق النقاش بين المورد والدولة والوكالة وتأكيد التنفيذ الفعال للضمانات في المنشأة الجديدة. وستستوفي المحطات الجديدة للطاقة والنوع الجديد من المنشآت الشروط الصارمة في مجال الأمان والأمن والضمانات، مما يوفر الأمان الشامل للمنشآت طوال عمرها التشغيلي.
- 22 - وفي فنلندا، يجري حالياً إنشاء المستودع الجيولوجي للوقود النووي المستهلك، وسيقدم طلب ترخيص التشغيل قريباً. والمستودع النهائي هو نوع جديد من المنشآت النووية، وينبغي التخطيط لنهج الضمانات الخاص به وفقاً لذلك. ومن أجل التنفيذ الناجح للضمانات، هناك حاجة ملحة إلى صياغة الترتيب الفرعي بحيث يتضمن ملحقاً للمنشأة، والعناصر المهمة في اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به، من أجل إقامة نوع جديد تماماً من المنشآت. وستصف هذه الوثائق كيفية تنفيذ ترتيبات الضمانات في المستودع النهائي أثناء عمره التشغيلي.
- 23 - وتواصل فنلندا تقديم الدعم من خارج الميزانية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برنامج دعم الضمانات الوطني. وقدم الدعم في مجالات تدريب مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبحث التقني، وتطوير أدوات التحقق، ووضع مفاهيم الضمانات.
- 24 - وتساهم فنلندا مالياً في تنفيذ أنشطة الرصد والتحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بخطة العمل المشتركة، ولا تزال تعلق أهمية كبيرة على تنفيذها بالكامل. وتؤيد فنلندا بقوة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية وعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمن إطار التعاون.
- 25 - وتكرر فنلندا تأكيد أهمية صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها الدولية وفقاً لقرارات مجلس الأمن، والامتنال التام لمعاهدة عدم الانتشار، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الضمانات الشاملة للوكالة.
- 26 - وفنلندا عضو في جميع نظم مراقبة الصادرات ذات الصلة، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، ولجنة زانغر، وتؤيد تعزيز مبادئها التوجيهية وتفاهماتها. وترحب فنلندا بزيادة الالتزام بضوابط التصدير بغية تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.
- 27 - وتؤيد فنلندا قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وهي ملتزمة بتنفيذه على نحو فعال. وفي هذا الصدد، فإن فنلندا تنفذ لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 821/2021 والتشريعات الوطنية المتعلقة بمراقبة صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج. وقدمت فنلندا المساعدة إلى دول أخرى من خلال المساهمات المقدمة إلى الشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع.

28 - ونشرت فنلندا استراتيجيتها الأولى المتعلقة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات في عام 2017. ويتمثل الهدف العام للاستراتيجية في التحسين المستمر للوقاية من التهديدات والحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتعلقة بالمتفجرات والتأهب لها من أجل حماية المجتمع وتأمين المهام الحيوية له.

29 - وفنلندا ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم. وقد صدّقت فنلندا على تعديل عام 2005 لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتشجع كافة الدول على أن تحذو حذوها وأن تكفل تنفيذها بالكامل. وتواصل فنلندا تقديم الدعم المالي والعيني لأنشطة الأمن النووي التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ساهمت فنلندا، منذ عام 2010، في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

30 - وقد ساهمت عملية مؤتمر القمة للأمن النووي في تسليط الضوء على المسألة ورفعها إلى أعلى المستويات السياسية. وشاركت فنلندا بنشاط في عملية مؤتمر القمة وفي عمليات دولية أخرى متتابة ذات صلة، مثل المؤتمر الدولي للأمن النووي.

31 - وتعدّ مكافحة الإرهاب النووي مسألة ذات أولوية، وقد ساهمت فنلندا في هذا العمل وغيره من الأعمال من خلال تولي دور المنسق الدولي للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في الفترة 2016-2018 واستضافة جلسة عامة لفريق التنفيذ والتقييم عُقدت في فنلندا في عام 2018. وما فتئت فنلندا تقدم دعماً مالياً لإتاحة فرص المشاركة في عمليات مجموعة من البلدان ذات الأولوية، التي ييسرها مكتب مكافحة الإرهاب.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

32 - تمارس فنلندا الحق الذي تخوّله لها المادة الرابعة من المعاهدة فيما يخص تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة. وتمثل الطاقة النووية جزءاً مهماً من مصادر الطاقة على الصعيد الوطني في فنلندا.

33 - وتؤيد فنلندا تأييداً قوياً الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها جهة رئيسية تكفل أن تعمل البلدان التي تُطور قدراتها في التطبيقات السلمية للطاقة النووية على تهيئة أفضل الظروف الكفيلة بتحقيق الأمان والأمن وعدم الانتشار لدى قيامها بذلك. وقد دعمت فنلندا تمويل أنشطة الوكالة القائمة على البرامج وسدّدت أنصبتها المقررة للوكالة كاملة وفي مواعيدها المحددة، من الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني. وبالإضافة إلى الأنصبة المقررة، قدّمت فنلندا للوكالة تمويلاً من خارج الميزانية ودعماً عينياً.

34 - وتعتبر فنلندا أن الأمان النووي قضية عالمية بطبيعتها وأن تعزيز الأمان النووي أمر يستحق التزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة. وفنلندا دولة طرف في جميع الاتفاقيات الدولية في مجال الأمان النووي. وتولي فنلندا اهتماماً بالغاً لزيادة تحسين الأمان النووي وما انفكت تدعم أنشطة الوكالة في هذا المجال.

35 - وعلاوة على ذلك، تؤيد فنلندا تنفيذاً فورياً وكاملاً لخطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2011. وتتضمن الخطة أدوات مفيدة لتعزيز الأمان النووي، من قبيل إيغاد بعثات استعراض النظراء على أساس منتظم، وتحلّي السلطات الوطنية بمزيد من الشفافية في نشر تقاريرها. وقد استخدمت فنلندا خدمات الوكالة في مجال الأمان استخداماً مكثفاً وتشجّع الدول الأخرى على الاستفادة منها على نحو كامل.